World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

التوزيع: عام
التاريخ: 23 مايو/أيار 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية
أعيد إصدار الوثيقة لأسباب فنية في 20 يونيو/حزيران 2018

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/5-E*
قضايا السياسات

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية

موجز تنفيذي

في عام 2017، تطلبت النداءات المنسقة للأمم المتحدة وخططها لإغاثة اللاجئين مبلغاً قياسياً وصل إلى 24.7 مليار دولار أمريكي من أجل دعم ما يزيد عن 105 ملايين من الإنسان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية نتيجة النزاعات والمخاطر الطبيعية والتغيرات المناخية. وتمكنت النداءات من جمع 13.8 مليار دولار أمريكي أو ما يساوي 56 في المائة من المبلغ المطلوب.

وكانت الاحتياجات شديدة: فقد أُعلنت المجاعة في مناطق من جنوب السودان، وكُشف عن وجود ظروف أشبه بظروف المجاعة في شمال شرق نيجيريا والصومال واليمن. وقد وفرت الإجراءات الإنسانية المتضافرة والمنتظمة المساعدة الغذائية الطارئة وغيرها من أشكال المساعدة إلى الناس، منقذة بذلك أرواحاً كانت ستهلك من دونها.

وما زالت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهيئاتها الفرعية المحفل الرئيسي للتداول والتنسيق بين الشركاء في العمل الإنساني، ساعية بذلك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة في الأعمال الإنسانية. ومع تزايد عدد الأزمات الممتدة، استهلّ مسؤولو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات استعراضاً للبروتوكولات وعمليات صنع القرار من أجل الدفع إلى اعتماد استجابة من المستوى 3 على نطاق منظومة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. واعتمد المسؤولون التزامات منقحة ترمي إلى ضمان المساءلة أمام السكان المتضررين؛ وأعادوا تأكيد موقفهم القاضي بعدم التهاون مطلقاً مع أعمال التحرش والاعتداء الجنسيين في قطاع المساعدة الإنسانية؛ ووافقوا على السياسة المنقحة التي تتبعها اللجنة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في إطار العمل الإنساني، فضلاً عن إطار المساءلة المنقح الخاص بها. وقاموا أيضاً باختبار بروتوكول الاستجابة على نطاق المنظومة لحالات تفشي الأمراض المعدية وبالتصديق عليه. وأدت هذه القرارات إلى تدعيم الالتزامات والإجراءات المتخذة عقب انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016.

وقام **البرنامج** بتعزيز جهوده من أجل التخفيف من معاناة الناس من خلال مجموعة من الأدوات والنهوج التي تعكس الروابط القائمة بين النزاعات والهجرة والأمن الغذائي والتي ما انفكت تزداد تعقيداً. وزادت المنظمة من حجم استثماراتها في مواطن الناس الأصلية أو قربها من أجل الحد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الهجرة غير النظامية، وعملت على تعزيز الربط بين المساعدة الإنسانية والتنمية. وقد أدت الأزمات الممتدة العديدة والتحديات العالمية غير المسبوقة إلى تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال المجموعات

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة G. Jerger
مديرة
مكتب جنيف
بريد إلكتروني: gordana.jerger@wfp.org

السيد B. Lander
كبير موظفي الشراكات الخارجية
بريد إلكتروني: brian.lander@wfp.org

التي يقودها **البرنامج** والخدمات الإنسانية المشتركة. وقدم **البرنامج** وشركاؤه أكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات قائمة على النقد وزاد **البرنامج** من استثماراته في مجال تعزيز القدرات المحلية والوطنية إذ بقي التركيز على الطابع القطري يحتل مكانة مهمة في برنامج العمل الإنساني. وتم تعزيز شراكات متعددة بشتى الطرائق بما فيها دعم مركز الكفاءة في مجال مفاوضات العمل الإنساني، وذلك استجابة لتنامي الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تعيق الوصول إلى المعنيين بفعل التعقد المتزايد لبيئة العمليات.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية المحدد في الوثيقة WFP/EB.A/2018/5-E.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

أولاً- السياق العالمي

الاحتياجات المتنامية والفجوة التمويلية

1- في عام 2017، كان هناك 20 مليون شخص – من بينهم 1.4 مليون طفل – مهدد بالتعرض للمجاعة، وذلك بشكل رئيسي نتيجة كوارث من صنع الإنسان كان يمكن تفاديها. وأُعلنت المجاعة في مناطق من جنوب السودان، وكُشف عن وجود ظروف أشبه بظروف المجاعة في شمال شرق نيجيريا والصومال واليمن. ووفرت الإجراءات الإنسانية المتضافرة والمنتظمة المساعدة الغذائية الطارئة وغيرها من أشكال المساعدة إلى الناس، منقذة بذلك أرواحاً كانت ستهلك من دونها. وفي جنوب السودان ونيجيريا، أنشأ **البرنامج** ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمات غير حكومية أفرقة للاستجابة السريعة مهمتها الوصول إلى أماكن يصعب بلوغها عن طريق البرّ في كثير من الأحوال بسبب انعدام الأمن أو نظراً لموقعها النائي. وقد وصلت الأفرقة المشتركة إليها بواسطة الهليكوبتر من أجل تقييم الوضع وتقدير عدد الإنسان المحتاجين، ثم وفرت المساعدة المناسبة لتلبية الاحتياجات على صعيد الغذاء والصحة وسائر الاحتياجات الأساسية مدة شهر. وتُعتبر أفرقة الاستجابة السريعة شريان حياة مهم للغاية ولكنها تتطلب الوصول المنتظم للمساعدات الإنسانية.

2- وفي بداية السنة، وجه منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ دعوة لجمع 22.2 مليار دولار أمريكي من أجل تلبية احتياجات 92.8 مليون شخص، وهو أكبر نداء وجه على الإطلاق في المجال الإنساني. وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 24.7 مليار دولار أمريكي في نهاية السنة من أجل مساعدة 105 ملايين شخص، ولا سيما بسبب أزمتين جديدتين من صنع الإنسان الأولى في منطقة كاساي بجمهورية الكونغو الديمقراطية والثانية بنغلاديش نتيجة لتوافد اللاجئين القادمين من ميانمار. كما تركت الأعاصير المتتالية التي ضربت منطقة الكاريبي العديد من الإنسان في حالة عوز. ورغم زيادة تمويل المانحين وتفادي وقوع المجاعة، تم تمويل النداءات بمقدار 13.8 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 56 في المائة من الاحتياجات.

3- ووسع **البرنامج** نطاق شراكاته ساعياً في ذلك إلى تعزيز الاتساق بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية. ففي السودان، استهل **البرنامج** وشركاؤه "طريقة العمل الجديدة" من خلال وضع خطة عمل هدفها تحقيق الأولويات الإنسانية والإنمائية وتلك الخاصة ببناء السلام. ووُضعت استراتيجية إنسانية متعددة السنوات للفترة 2017-2019 وتم ربطها بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلد كي تتواءم الأهداف الإنسانية والإنمائية. ودعم **البرنامج** في إطار التزاماته أولويات الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجنوب السودان لعامي 2017-2018.

إصلاح الأمم المتحدة

4- في مستهل عام 2017، عرض الأمين العام المعيّن حديثاً، أنطونيو غوتيريش، خارطة طريق لإنشاء "منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للقرن الحادي والعشرين" التي من شأنها خدمة الإنسان المحتاجين إلى المساعدة بشكل أفضل. واعتُبرت هذه الخطة عملية طموحة ترمي إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهيكل تحقيق السلام والأمن، والإدارة الداخلية ويرجح أن يكون لها آثار على نظام المساعدات الإنسانية، ولا سيما فيما يخص القيادة والتنسيق والتمويل على الصعيد القطري.

5- وتم تشكيل اللجان التنفيذية واللجان المساعدة في يناير/كانون الثاني 2017 بوصفها جزءاً من الهياكل الجديدة لعملية صنع القرار والإدارة في الأمم المتحدة. وهذا ما يوفر للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سبيلاً للدفاع عن أولوياتها والعمل مع الأمين العام عن طريق منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ونائبه. ومن الأمثلة على الدعم الذي قدمه الأمين العام إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مساعيه فيما يخص المؤتمر الرفيع المستوى لطلب التبرعات لليمن الذي عُقد في أبريل/نيسان 2017 والاستجابة للمجاعة.

6- وأنشأ الأمين العام أيضاً لجنة توجيهية مشتركة بقيادة نائب الأمين العام مهمتها تعزيز التعاون الإنساني والإنمائي على مستوى الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة بغية توجيه ودعم الجهود الميدانية الرامية إلى تحديد وتحقيق نتائج جماعية على مر الزمن استناداً إلى الميزة النسبية لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة. إن ولاية **البرنامج** المزدوجة وتوافقها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يضعان المنظمة في موقف مؤات يتيح لها الإسهام في تحقيق النتائج على صعيد المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. ويتركز إسهام **البرنامج** في عمل اللجنة على سد الاحتياجات والحد من المخاطر ومظاهر الضعف مع الترويج في الوقت نفسه

لاتباع نهج متمحور حول الإنسان. وشددت اللجنة، في اجتماعها الأول المعقود في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، في معرض تأكيدها لبؤرة تركيزها العام، على دورها بوصفها كآلية فعالة لحل المشاكل، مع التركيز على سياقات جغرافية معينة.

العمليات العالمية

7- يستمر **البرنامج** في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي عقدها أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، متخذاً موقفاً قيادياً في تعزيز الفعالية والكفاءة في تقديم المساعدة الإنسانية. ويقوم **البرنامج** برصد التقدم المحرز في تنفيذ التزاماته البالغ عددها 92 التزاماً وبالإبلاغ عن ذلك في تقارير يعدها بنفسه ويتيحها على المنصة الإلكترونية المتعلقة بالإجراءات والالتزامات والتحويل، وفي تقرير الأداء السنوي الخاص به.

8- وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمدته الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول 2016 أثناء مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، التزمت الدول الأعضاء باستهلال مفاوضات دولية حكومية وبالعمل على اعتماد اتفاقين عالميين: أحدهما بشأن اللاجئين، والآخر بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين

9- يتألف الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين من جزأين هما: إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في إعلان نيويورك؛ وبرنامج عمل يستند إلى الممارسات الجيدة المتبعة في كل أنحاء العالم ويحدد تدابير ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء وجهات أخرى من أجل تطبيق مبادئ إعلان نيويورك. وسوف يُسترشد بالمشاورات الرسمية، التي بدأت في فبراير/شباط 2018 والتي يفترض أن تستمر في شهر يوليو/تموز، من أجل صياغة النص النهائي للاتفاق الذي ستعرضه المفوضية السامية في تقريرها السنوي لعام 2018 المقدم إلى الجمعية العامة. وفي عام 2017، استفاد المشروع الأولي لبرنامج العمل من المناقشات المواضيعية والدروس المستخلصة من تجربة البلدان التي تطبق الإطار بالفعل[1]. وشارك **البرنامج** في شتى المشاورات، مقدماً الاستراتيجية المشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن تحسين الاعتماد على الذات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية في حالات اللجوء الممتدة، التي تدعو إلى تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

10- إن **البرنامج** عضو في الفريق المعني بالهجرة العالمية الذي يجمع رؤساء الوكالات بغية الترويج لتوسيع نطاق تنفيذ جميع الصكوك والقواعد الدولية والإقليمية المتعلقة الهجرة والتشجيع على اعتماد نهوج أكثر اتساقاً وشمولاً وأفضل تنسيقاً في مجال الهجرة الدولية. وتترأس الفريق حالياً منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصورة مشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة.

11- وساهم **البرنامج** في تقرير الأمين العام المعنون "نحو هجرة تصب في صالح الجميع". وأعدت هذه الوثيقة عملاً بقرار الجمعية العامة 280/71 الذي طلبت فيه الجمعية من الأمين العام تقديم تقرير يسترشد به في وضع المسودة الأولى للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وما يتصل به من مفاوضات دولية حكومية. ويشدد التقرير على ضرورة مساعدة المهاجرين الضعفاء كالذين تعرضوا لأعمال عنف أو استغلال أو للجوع. ويصف أيضاً أثر تغير المناخ على الأمن الغذائي والهجرة.

12- وشارك **البرنامج** في جلسات مواضيعية غير رسمية حددت كيفية إعداد الاتفاق، وأصدرت الوكالات التي تتخذ روما مقراً لها بياناً مشتركاً يشدد على الدور المحوري الذي يؤديه القطاعان الريفي والزراعي في مكافحة العوامل المسببة للهجرة. واستُهلت المفاوضات الرسمية في فبراير/شباط 2018 وستتوج باعتماد الاتفاق خلال مؤتمر دولي حكومي سيعقد في ديسمبر/كانون الأول 2018.

[1] يطبق الإطار في بليز وكوستاريكا وجيبوتي وإثيوبيا وغواتيمالا وهندوراس وكينيا والمكسيك وبنما ورواندا وأوغندا وزامبيا والصومال من خلال نهج إقليمي يشمل البلدان المجاورة.

13- وعُرض تقرير **البرنامج** المعنون "الأسباب الجذرية للنزوح: انعدام الأمن الغذائي والنزاع والهجرة الدولية" ودراسات أخرى ذات صلة على الفريق العالمي المعني بالهجرة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية من أجل الاسترشاد بها لإعداد الاتفاق.

النزاعات والجوع

14- في عام 2017، عمل **البرنامج** وشركاؤه على تحسين الفهم الجماعي للروابط القائمة بين النزاعات والجوع وعلى تحديد مسارات العمل التي يمكن أن تسهم في تفادي النزاعات والحفاظ على السلام. ونظمت الوكالات التي اتخذت روماً مقراً لها بالاشتراك مع هولندا وسويسرا مجموعة من ثلاثة أحداث في نيويورك وروما وجنيف، وقُدمت نتائجها في تقرير أعده فريق السياسات الإنسانية التابع لمعهد التنمية الخارجية. وستعرض نتائج التقرير على مجلس الأمن في عام 2018.

15- وفي سبتمبر/أيلول 2017، ومن أجل إكمال سلسلة المناقشات المتعلقة بالنزاعات والجوع التي أجرتها مجموعة الأصدقاء المعنية بالأمن الغذائي ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين، استضاف **البرنامج** وكلية مارتن في جامعة أكسفورد حدثاً رفيع المستوى نظر في العلاقة القائمة بين الأمن الغذائي والوضع الأمني الأعم، متخذاً الأزمة الواقعة في الجمهورية العربية السورية مثالاً لدراسة حالة. وقد جمع الحدث مندوبين من القطاعين الإنساني والإنمائي، والدول الأعضاء، والجهاز العسكري، والهيئات الأكاديمية. وكانت إحدى نتائجه احتمال إقامة مشروع تجريبي يرمي إلى إعادة إحلال النظم الغذائية في سياقات ما بعد النزاعات، وتعزيز استقرار الأمن الغذائي من أجل بناء سلام دائم. وشدد الحدث أيضاً على ضرورة إجراء مزيد من البحوث بشأن العلاقة القائمة بين الجوع والنزاعات.

ثانياً- الاستجابة الجماعية

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

16- في عام 2017، ظلت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات محفلاً مهماً للتداول والتنسيق بين الشركاء في العمل الإنساني. واجتمعت اللجنة عدة مرات خلال السنة برئاسة منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. واجتمع مسؤولو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول، مركزين على مسألة توجيه دعوة جماعية مفادها دعم الإنسان المحتاجين إلى المساعدة والقانون الدولي الإنساني، وتمويل نظام المساعدة الإنسانية، وضمان فعالية الاستجابة الجماعية، وتبسيط هياكل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتيسير اتخاذ الإجراءات.

17- وإقراراً بأهمية إسهام **البرنامج** في تحقيق الأمن الغذائي، أسند إليه الدور القيادي في إعداد رسائل دعوة مشتركة متعلقة بالبلدان الأربعة التي تعاني من المجاعة أو تواجه خطر التعرض لها، من أجل دعم الدعوة الجماعية التي تتولاها حالياً اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفرادى المنظمات الأعضاء.

18- ومن خلال عملية محاكاة، أقر المسؤولون إجراءات التفعيل على نطاق منظومة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يخص الأحداث المرتبطة بأمراض معدية، وهي ترمي إلى ضمان فعالية الاستجابة الجماعية في حالة اندلاع الفاشيات على نطاق واسع. واتفق المسؤولون أيضاً على عقد منتدى غير رسمي لنواب الرؤساء، يترأسه نائب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ويهدف بشكل رئيسي إلى متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات التي لها تبعات على نطاق المنظومة.

19- وطلب رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مراجعة بروتوكول تفعيل الاستجابة من المستوى 3 على نطاق المنظومة بغية ضمان قدرة الآلية على الاستجابة بصورة معززة للأزمات الجديدة الواسعة النطاق والتكيف مع الأزمات الممتدة. ويفترض مناقشة آلية الاستجابة المنقحة أثناء اجتماع مشترك للفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واجتماع مديري الطوارئ في اللجنة المعقود في أبريل/نيسان 2018، وعرضها على المسؤولين في مايو/أيار للموافقة عليها.

20- وفي نهاية عام 2016، عيّن الرؤساء "مناصرين مشاركين" معنيين بمسألة التحرش والاعتداء الجنسيين اللذين يتعرض لهما عمال الإغاثة. واجتمع المناصرون المشاركون في عام 2017 مع فريق عمل تابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات طالبين

منه القيام باستقصاء على نطاق المنظومة وإجراء تحليل أعمق وأكثر منهجية لهذه المسألة كي يسترشد بنتائجهما لإعداد خطة عمل. وكشف فريق العمل عن تحديات مرتبطة بجمع البيانات وتحليلها ومسألتي السرية والخصوصية. وشدد على الحاجة إلى جمع معلومات أفضل عن الظروف التي تقع فيها أعمال التحرش والاعتداء، وسبل تفاديها، والإجراءات الممكن اتخاذها لمواجهتها. وأصدر المسؤولون في مارس/آذار 2017 بياناً مشتركاً يعيد تأكيد التزامهم الجماعي بعدم التهاون المطلق مع التحرش والاعتداء الجنسيين اللذين يحدثان في قطاع المساعدة الإنسانية. ودعوا منسقي الشؤون الإنسانية إلى عرض البيان على أفرقتهم القطرية ومجتمع العمل الإنساني الأوسع في البلد، وإلى الحرص على إعلام الموظفين بهياكل الحوكمة والدعم المتوافر.

21- ودعا المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية كبار مسؤولي الاتصال المعنيين بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إلى عقد اجتماع من منطلق دوره كمناصر في اللجنة معني بهذه المسألة. وكان الاجتماع فرصة للإبلاغ عن الإنجازات وعرض أفضل الممارسات ومناقشة التحديات الحالية التي تواجهها عملية التنفيذ فضلاً عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير التشغيلية الدنيا الخاصة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتوظيف. وقدم **البرنامج** معلومات محدثة عن آليات الإبلاغ الداخلية والبرامج التدريبية والتدابير الإلزامية المتخذة من أجل ضمان اطلاع الموظفين على السياسات المؤسسية وعلى وسائل نقل المعلومات والتماس المساعدة.

22- وتعبيراً عن الالتزام المتواصل للجنة الدائمة بالعمل الإنساني المتمحور حول الإنسان، أقر المسؤولون بالتعديلات المراد إدخالها على التزامات اللجنة المتعلقة بالمساءلة أمام السكان المتضررين والتي تمت الموافقة عليها أصلاً في عام 2011. وقد أعدت هذه الالتزامات المنقحة فرقة العمل المعنية بالمساءلة أمام السكان المتضررين والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التابعة للجنة، وهي تعكس التطورات المستجدة من قبيل المعيار الإنساني الأساسي والمعايير الدنيا فيما يخص الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وتحوُّل التركيز من النهوج التنظيمية إلى النهوج الجماعية للمساءلة أمام السكان المتضررين وللحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ والعمل الذي تضطلع به اللجنة فيما يخص الآليات المجتمعية المشتركة بين الوكالات والخاصة بتقديم الشكاوى، بما في ذلك فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وأهمية عقد الشراكات المنصفة مع الجهات الفاعلة المحلية.

23- ومن خلال عدة اجتماعات مخصصة، نظر الرؤساء في حالات الطوارئ التي تتطلب استجابات من المستوى 3 على نطاق المنظومة. وتناقشوا في كيفية الحرص على توافر القيادة المناسبة على الصعيد الميداني في صورة منسقين للشؤون الإنسانية وأفرقة قطرية معنية بالشؤون الإنسانية. ومن المسائل الأخرى التي أولاها الرؤساء الأولوية إعداد استجابات تناسب الظروف المحلية والقدرات الحكومية دعماً للنظم والبرامج الوطنية.

24- وعقد فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات اجتماعاً عادياً في أبريل/نيسان لوضع رؤية جديدة للجنة في إطار العالم المتغير، تشمل إقامة الروابط مع جهات فاعلة وجهات مؤثرة أخرى في مجال المساعدة الإنسانية من قبيل أصحاب المصلحة في المجتمع المدني ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ونوقشت الآثار التي يمكن أن تخلفها مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة فيما يخص إصلاح المجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة العمل الجديدة والرابط الأعم القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

25- وأجري استعراض سريع لأفرقة العمل التابعة لفريق العمل والفرق المرجعية قام بتقييم كفاءتها وفعاليتها وجدواها التشغيلية. وأعاد الاستعراض تأكيد أهمية هذه الهيئات بوصفها محافل لمشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وسبلاً لنقل المناقشات الجارية بين الوكالات. وشدد أيضاً على ضرورة إقامة علاقات أكثر منهجية فيما بين الفرق سواء داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أو خارجها. وأوصى الاستعراض بأن تواصل سبعة من أصل أفرقة العمل والفرق المرجعية العشرة برامج عملها بانتظار الاستعراض الرسمي الذي سيجرى في نهاية عام 2018.

26- وزاد **البرنامج** مشاركته في فرقة العمل المعنية بالربط بين العمل الإنساني والتنمية، وشارك في تيسير عقد حلقة عمل بين الأقران بشأن تعزيز التعاون في مجالي العمل الإنساني والتنمية في عنتيبي بأوغندا في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. ومنذ ذاك، يقوم **البرنامج** بإدارة مجموعة من الممارسين التابعين للجنة والمعنيين بالرابط المذكور.

27- وأوكلت إلى الهيئات الفرعية التابعة لفريق العمل مهمة وضع سياسات توجيهية ومشتركة بين الوكالات متعلقة بعدة مسائل من بينها المساءلة أمام السكان المتضررين والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وتمويل المساعدات الإنسانية؛ وأولويات

أنشطة الحماية؛ وتعزيز الربط بين المساعدة الإنسانية والتنمية، مع التركيز على الظروف الممتدة. وكان **البرنامج** إحدى الجهات الراعية لفرقة العمل المعنية بتمويل المساعدات الإنسانية والتي وضعت تعريف عبارتي "المستجيبين المحليين والوطنيين" و"مباشر قدر المستطاع" المستخدمتين لقياس التمويل المباشر وغير المباشر المقدم إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والتي شكلت حاضنة للمناقشات المتعلقة بمؤشر الطابع القطري للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وبغية الإسهام في خطة عمل فرقة العمل، طلب المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من إحدى الجهات إجراء دراسة متعددة السنوات عن مسألة التمويل تحدد مجموعة من التحديات غير التحدي المتمثل في مجرد تحسين كفاءة وفعالية الاستجابة الإنسانية.

28- وإلى جانب أفرقة العمل، ظل عدد من الفرق المرجعية يعمل كمجموعات معنية بمخاطر الممارسة، والإنذار المبكر والاستعداد، والأعمال المتعلقة بالقضايا الجنسانية والإنسانية، ومواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية، والدعم الخاص بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ، والتدابير الإنسانية القائمة على المبادئ، وحالات التشرد الممتدة.

29- وفي ديسمبر/كانون الأول 2017، أقر رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات سياسة اللجنة المنقحة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجال العمل الإنساني، فضلاً عن إطار المساءلة المنقح المرتبط بها الذي أعده الفريق المرجعي المعني بالقضايا الجنسانية والعمل الإنساني.

30- وعمل الفريق المرجعي المعني بالمخاطر والإنذار المبكر والاستعداد، الذي يشارك **البرنامج** في رئاسته، على ضمان اتخاذ تدابير الاستعداد على نطاق المنظومة. واجتمع الفريق في مستهل عام 2018 من أجل تحديد أولويات العام واستعراض التقدم المحرز في عام 2017. وكان من أبرز المسائل المطروحة بروتوكول بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية متعلق بالاستعداد للاستجابة للطوارئ ومطبَّق في 62 بلداً. وثمة 17 بلداً إضافياً تعتزم بدء العمل بالبروتوكول.

31- واستمرت مجموعة المحللين للإنذار المبكر، التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي يقودها **البرنامج**، في إصدار تقرير يحلل مسألة الإنذار المبكر والتدابير المبكرة والاستعداد، كل ستة أشهر. ويشدد التحليل على المجالات التي يحتمل أن تزيد فيها كثيراً الاحتياجات الإنسانية خلال الأشهر الستة التالية، ويشير إلى المجالات التي قد تتطلب المزيد من أنشطة الاستعداد المشتركة بين الوكالات. وحددت المجموعة في اجتماعها الأخير 31 خطراً ينبغي مراقبتها في الأشهر التالية، عارضة أهم المخاطر على رؤساء اللجنة.

32- وشارك **البرنامج** في الفريق المرجعي المعني بالقضايا الجنسانية والعمل الإنساني، مقدماً معلومات تقنية لتنقيح دليل اللجنة للمساواة بين الجنسين في مجال العمل الإنساني، ومواد التعلم المرتبطة به، وسياسة اللجنة بشأن المساواة بين الجنسين، التي سبق أن أقرت اللجنة نسخاً منقحة منها بصورة رسمية في مستهل عام 2018.

33- واجتمعت مجموعة مديري الطوارئ مرات عدة في عام 2017 وناقشت في مستهل السنة، أداء منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني خلال عام كامل، وشاركت مجموعة أصغر من مديري الطوارئ في رحلة ميدانية إلى الصومال من أجل تقديم المشورة بشأن الاستجابات المنسقة. وراجعت المجموعة أيضاً الاستجابات الحالية من المستوى 3 على نطاق المنظومة، مقدمة مشورتها إلى الرؤساء بشأن تمديدها أو إيقافها. وأجريت مناقشة مشتركة مع الجهات المانحة بشأن تجديد الموارد المدفوعة للاستجابات من المستوى 3 إلى الأزمة الإنسانية الواقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمرت آلية دعم الأقران (التي كانت معروفة باسم فريق كبار الموظفين المعني بتنفيذ خطة التحول) في القيام بزيارات ميدانية بناء على طلب منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني. وقدم الفريق، الذي يضم أحد كبار موظفي **البرنامج** المعارين، مشورة عملية بشأن التنسيق والتخطيط وفقاً للتوجيهات المشتركة بين الوكالات. وأدار أيضاً سلسلة من الندوات الشبكية الموجهة إلى الممارسين العاملين في المجال الإنساني غطت مواضيع من قبيل التقييمات المشتركة للاحتياجات، والعنف القائم على نوع الجنس، والعمل مع الجهات الفاعلة محلياً.

تعزيز الاستجابات في حالات الطوارئ

34- حافظت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تصنيف المستوى 3 للاستجابة الرامية على نطاق المنظومة إلى مواجهة الأزمات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وتشارك المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي (التي تشترك في قيادتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي) والمجموعة العالمية

للوجستيات، التي يقودها **البرنامج**، في الاستجابات الثلاث من المستوى 3 على نطاق المنظومة، في حين تنشط مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، التي يقودها **البرنامج**، في الجمهورية العربية السورية واليمن.

35- ويتفق بروتوكول **البرنامج** لتفعيل الاستجابة في حالات الطوارئ مع بروتوكول التفعيل على نطاق المنظومة، ويحرص في الوقت نفسه على تمكين **البرنامج** من الاضطلاع بعمله بصورة مستقلة من أجل الوفاء بولايته. ويرمي ذلك إلى ضمان أن يكون **البرنامج** في أفضل وضع للاستجابة بفعالية وكفاءة إلى جانب تلبية التزاماتها على نطاق المنظومة. ويراجع **البرنامج** بروتوكولاته الداخلية لمواءمتها مع التمييز الذي تجريه اللجنة الدائمة بين مرحلة تعزيز الاستجابات من المستوى 3 ومرحلة تثبيتها.

36- وقام **البرنامج** بتفعيل تصنيفه الداخلي للمستوى 3 في جميع حالات الطوارئ من المستوى 3 على نطاق المنظومة في عام 2017. وتم تفعيل الاستجابات الداخلية من المستوى 3 أو الحفاظ عليها في ثلاث حالات طوارئ أخرى هي: بنغلاديش-ميانمار، وشمال شرق نيجيريا، وجنوب السودان. ومع أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أزالت تصنيف المستوى 3 لجنوب السودان في مايو/أيار 2016، فقد حافظ **البرنامج** على تصنيف المستوى 3 لاستجابته الداخلية، استناداً إلى تحليل للموارد وإلى القدرات التشغيلية للمكاتب القطرية والإقليمية، مع اتباع نهج "عدم الندم" المحدد في خطة التحول الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وبالتوازي مع اللجنة، أوقف **البرنامج** الاستجابات المصنفة من المستوى 3 في العراق في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

37- وإضافة إلى حالات الطوارئ من المستوى 3، استمر **البرنامج** في الاستجابة لحالات الطوارئ التي يصنفها من المستوى 2 في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقرن الأفريقي، والعراق، وليبيا، ومالي.

38- ومنذ إعداد بروتوكول الاستجابات من المستوى 3 على نطاق المنظومة، تم تحديد عدد من التحديات التي تعيق تطبيقه. وأشار رؤساء اللجنة، في معرض دراستهم للبروتوكول، إلى أن نظام الاستجابة من المستوى 3 يُعتبر أكثر فأكثر آلية تساعد في وضع الأولويات التمويلية خلال الأزمات، على عكس ضمان استجابة اللجنة للأزمات بصورة مناسبة. وأعربوا عن قلقهم إزاء احتمال نسيان الأزمات الممتدة التي لا تحتاج إلى استجابة من المستوى 3 وتعرضها لنقص في التمويل. وإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أن التركيز الرئيسي ينصب على الهياكل الخارجية للمساعدة الإنسانية الرامية إلى تنسيق الاستجابات الإنسانية الدولية. ولكن في عمليات الاستجابة للكوارث المفاجئة المندلعة حديثاً، لم تقم آلية المستوى 3 بدعم قدرات حكومات البلدان المتأثرة على نحو مناسب أو العمل الذي يضطلع به عدد متزايد من الجهات الفاعلة غير التابعة للجنة التي تستجيب لهذه الحالات الثلاث. ودفعت هذه الاعتبارات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى مراجعة بروتوكولها للاستجابات من المستوى 3 على نطاق المنظومة بصورة رسمية.

المجموعات العالمية والخدمات الإنسانية المشتركة

39- أصبحت المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي التي لها هيئات تمثيلية في نحو 30 بلداً، منذ إنشائها في عام 2011، محفلاً مهماً لتنسيق الاستجابات في مجال الأمن الغذائي. وفي عام 2017، وفرت المجموعة، بواسطة شركائها، المساعدة الغذائية إلى أكثر من 25 مليون شخص والمساعدة في مجال الزراعة وسبل العيش إلى ما يزيد عن 15 مليون شخص، وقد تم الوصول إلى ثلثهم عن طريق المساعدة النقدية و/أو القسائم. وتُعتبر المجموعة محفلاً لأكثر من 700 1 شريك قطري، يشكل أكثر من نصفهم شركاء وطنيين. وبالتالي، تسهم إسهاماً كبيراً في تحديد الأماكن التي تحتاج إلى استجابة إنسانية وفي بناء القدرات القطرية.

40- وفي عام 2017، بدأت المجموعة العالمية للوجستيات، التي يقودها **البرنامج**، عملها التحضيري على الصعيد الميداني في بلدين من البلدان الستة التي تشملها التجربة، مركزة على منصة الاستعداد، وهي أداة ابتكارية للتخطيط والتحليل مهمتها تعزيز القدرات اللوجستية للاستجابات الوطنية في حالات الطوارئ. وعملت المجموعة في 13 بلداً، ونسقت 105 قوافل إنسانية، ويسرت توصيل 000 70 من إمدادات الإغاثة، ووفرت مرافق تخزين مشتركة لما يبلغ 100 286 م^3 من شحنات المساعدة الإنسانية، وقدمت الدعم اللازم لتوزيع ما يربو على 1.4 مليون لتر من الوقود. وقامت بدعم 512 منظمة ودربت أكثر من 000 1 شخص يعملون في الميدان، بما يؤدي إلى بناء القدرات الوطنية للاستجابة. وأصبحت المنظمات غير الحكومية المحلية أكبر مجموعة من المستخدمين، ممثلة 42 في المائة من مجموع المنظمات التي تدعمها المجموعة.

41- وفي عام 2017، أرسلت وحدة الأسطول العالمية 200 شاحنة شهرياً في المتوسط من أجل دعم العمليات في سبعة بلدان. وظل يزداد الطلب على خبرة **البرنامج** في مجال سلاسل الإمداد واللوجستيات والعمليات والأشغال المتعلقة بالبنية التحتية. وقدم **البرنامج** خدمات ثنائية إلى 82 منظمة في 22 بلداً، موصلاً 000 55 طن متري من الشحنات وموفراً الوقود والتخزين والتدريب والخدمات الأخرى. واستمر **البرنامج** أيضاً في دعم الأشغال المتعلقة بالبنى التحتية الوطنية في غينيا بيساو وزمبابوي.

42- وشكلت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، **التي يديرها البرنامج**، جزءاً من الاستجابة الإنسانية في 14 بلداً. فنقلت 000 328 عامل إغاثة من 750 منظمة، وأجلت 580 1 عامل إغاثة، وأوصلت أكثر من 000 31 طن متري من مواد الإغاثة. وفي جنوب السودان والجمهورية العربية السورية، ألقت الدائرة جواً 500 80 طن متري من الشحنات، بما في ذلك من خلال عمليات إسقاط جوي ابتكارية من ارتفاعات عالية.

43- وازدادت أهمية الدعم الذي يوفره **البرنامج** للجهات الفاعلة في مجال الصحة بفعل ازدياد الكوارث الناجمة عن المناخ وحالات الطوارئ الإنسانية وانعدام الأمن. ومن أجل تعزيز قدرات منظمة الصحة العالمية في مجال الاستجابة للطوارئ، شيد **البرنامج** 30 مركزاً لمعالجة الكوليرا في اليمن وأرسل مروحية للمساعدة على احتواء فاشية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

44- وخلال العام، أرسل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية 575 شحنة إلى 95 بلداً من أجل 36 منظمة شريكة عاملة في خضم بعض من أسوأ الكوارث الإنسانية، بما في ذلك في بنغلاديش والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان. وقامت أفرقة الاستجابة السريعة بتركيب المعدات، وتوفير المساعدة التقنية، وتدريب الموظفين المحليين في منطقة الكاريبي ومدغشقر ونيجيريا. وبالتعاون مع القطاع الخاص والهيئات الأكاديمية، استَحدث مختبر مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية وحدة لمراقبة الحرارة باعتبارها حلاً لتخزين كميات كبيرة من أجل الاحتفاظ بمواد من قبيل الأغذية المغذية المتخصصة في حرارة تقل عن 25 درجة. وتم اختبار هذه الوحدة في الصومال، ثم أقيمت خمس وحدات من أجل وكالات أخرى للأمم المتحدة.

45- وفي عام 2017، استجابت مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ للأزمات الممتدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق ونيجيريا وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن، وللأزمات الجديدة في بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودومينيكا وفي مناطق أخرى. وفي الكونغو ودومينيكا، أدت المجموعة دوراً قيادياً في تمكين المجتمعات المحلية المتضررة من الحصول على المعلومات. واستهلت أيضاً أنشطة استعداد في البلدان المعرضة لمخاطر كبيرة بما يتيح بناء قدرات الحكومات والمستجيبين المحليين.

القيادة في مجال العمل الإنساني

46- في عام 2017، واصل **البرنامج** إسهامه في مجمع منسقي الشؤون الإنساني والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة. وهناك ثمانية عشر موظفاً في **البرنامج** – ست نساء واثنا عشر رجلاً – مؤهلون لتولي مناصب منسقين مقيمين. وشغل ستة موظفين في **البرنامج** – امرأتان وأربعة رجال – وظيفة منسق مقيم في أرمينيا، وبوتان، وكوبا، ونيجيريا، وصربيا، وزمبابوي. وهناك ثلاثة عشر موظفاً في **البرنامج** – ست نساء وسبعة رجال – مؤهلون لتولي مناصب قيادية في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية. وعمل موظف رجل بوصفه منسقاً للشؤون الإنسانية في نيجيريا وآخر بوصفه نائب منسق الشؤون الإنسانية في ميانمار.

ثالثاً– مجالات التركيز

دورة برنامج المساعدة الإنسانية

47- شارك **البرنامج** في الفريق الفرعي المخصص التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الذي أنشئ لاستعراض دورة برنامج المساعدة الإنسانية. ويرمي الفريق الفرعي إلى تحديد الوسائل لتحسين جودة الدورة ومصداقيتها وتقدير مدى قيام عمليات استعراض الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية بدعم الاستجابات التشغيلية. وفي إطار الهدف الشامل المتمثل في وضع توجيهات لعمليات الاستعراض والخطط تتفق بشكل أفضل مع التخطيط المتعدد السنوات والمتعدد القطاعات والربط بين العمل الإنساني والتنمية، نظر الفريق الفرعي في إدخال تغييرات على النماذج المعيارية المستخدمة في مجالات التقييم وخطوط

المساءلة، والتخطيط المتعدد السنوات، وتحديد الأولويات بالاستناد إلى الاحتياجات. ويعتزم الفريق الفرعي اقتراح مجموعة من الإصلاحات في حلقة العمل السنوية المتعلقة بدورة برنامج المساعدة الإنسانية والمعقودة في مستهل عام 2018.

48- وعن طريق الفريق الفرعي المعني بحساب التكاليف التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، شارك **البرنامج** في اختيار منهجية لتحديد تكاليف خطط الاستجابة الإنسانية. وبعد استعراض طرائق تقدير التكاليف المستخدمة في الفرق الميدانية العاملة في مجال العمل الإنساني لإعداد هذه الخطط، اعتمد رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في أغسطس/آب 2017 توصية الفريق الفرعي الداعية إلى منح هذه الفرق القطرية المرونة اللازمة كي تختار ما بين طريقة تقدير التكاليف القائمة على المشاريع (الوضع الراهن) وطريق التقدير القائمة على الوحدة (بما في ذلك الأنماط المختلفة لطريقة التقدير القائمة على الوحدة من قبيل طريقة تقدير التكاليف القائمة على النشاط) بحسب السياقات والقدرات. وطلب الرؤساء من الفريق الفرعي المعني بتقدير التكاليف وضع توجيهات لتقدير التكاليف بناء على الوحدة بالتعاون مع المجموعات العالمية، ومراجعة التوجيهات لتقدير التكاليف بناء على المشاريع.

تمويل المساعدة الإنسانية

49- عمل **البرنامج**، سعياً إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، على الحصول على تمويل يتحلى بمستوى أعلى من المرونة ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر. فالتمويل الذي يمكن التنبؤ به بالغ الأهمية للتخطيط الذي يقوم به **البرنامج** والجهود التي يبذلها لتحسين الكفاءة والفعالية. فهذا يتيح **للبرنامج** تعزيز أعماله الوقائية والحد من المخاطر وزيادة البرامج المرتبطة بالقدرة على الصمود التي تساعد الأسر والمجتمعات المحلية والأنظمة في الحفاظ على أصولها وإيراداتها وقدراتها خلال الأزمات، مما قد يؤدي إلى تخفيض حجم الاستجابة الإنسانية ومدتها في المستقبل.

50- وفي عام 2017، ازدادت الإيرادات المتعددة السنوات بمقدار الضعف، فوصلت إلى مليار دولار أمريكي بما يساوي 15 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، كان **البرنامج** قد تلقى مساهمات متعددة السنوات يبلغ مجموعها مليار دولار أمريكي للفترة 2018-2020. ولكن خلال السنوات السبع الماضية، وصل التمويل غير المخصص المقدم إلى **البرنامج** إلى 415 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً، ولم يواكب النمو العام لإيراداته الآتية من المساهمات. ويواصل **البرنامج** إثبات الفعالية التي يمكن تحقيقها بفضل التمويل المرن، متبعاً تلك الوسيلة لزيادة هذا المورد المهم لتمويل المساعدات الإنسانية.

51- ويعد صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ مصدراً أساسياً لتمويل **البرنامج**، فيوفر المساعدة المنقذة للأرواح عن طريق نافذتيه التمويليتين. وكان الصندوق سابع أكبر جهة مانحة **للبرنامج** في عام 2017، مما أتاح **للبرنامج** تجنب انقطاع خطوط الإمداد الأساسية أثناء حالات الطوارئ والحفاظ على الخدمات الإنسانية المشتركة من قبيل دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. كما يعد **البرنامج** المستفيد الأكبر من موارد صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، فقد تلقى 143.2 مليون دولار أمريكي، أو ما نسبته 34 في المائة من جميع مخصصات الصندوق لعام 2017. وتلقى **البرنامج** أيضاً 33.2 مليون دولار أمريكي من 16 صندوقاً من الصناديق المجمعة القطرية الفعالة البالغ عددها 18 صندوقاً. ويمثل ذلك 16 في المائة من جميع المبالغ المخصصة لوكالات الأمم المتحدة في عام 2017، ولكن جزءاً صغيراً فقط من المبلغ المخصص في تلك السنة والبالغ 686 مليون دولار أمريكي.

التحويلات القائمة على النقد

52- في عام 2017، أجرى **البرنامج** تحويلات قائمة على النقد بقيمة تزيد عن 1.4 مليار دولار أمريكي في 61 بلداً، وذلك بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشريكين المتمثلين في الهلال الأحمر والصليب الأحمر، ووصل إلى 19.2 مليون مستفيد مقارنة بعدد 14.3 مليون مستفيد في عام 2016 و9.6 مليون في عام 2015. وكان نحو 52 في المائة من التحويلات تحويلات نقدية غير مقيدة – مما يشكل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة.

53- وواصل **البرنامج** تحسين قدرته على نشر الأدوات السليمة بفضل تحسين العمليات والمهارات. ويعتمد أكثر فأكثر على شبكات الأمان الحكومية لتوفير المساعدة إلى السكان الضعفاء المتضررين من الأزمات أو لإعدادهم لمواجهة الصدمات والأزمات والتصدي لها. وفي عام 2017 مثلاً، دعم **البرنامج** حكومة تركيا في توفير شبكة أمان إلى أكثر من مليون لاجئ. وفي كينيا،

وفر **البرنامج** المساعدة التقنية إلى الحكومة من أجل النهوض ببرنامج شبكات الأمان القائم على النقد الرامية إلى مواجهة الجوع، وذلك تصدياً لموجة الجفاف الناجمة عن ظاهرة النينو.

54- وفي عام 2017، قام **البرنامج** وشركاؤه بتحسين خارطة الطريق الرامية إلى تعميم الخدمات المالية على الصعيد العالمي من خلال ربط بعض من الشرائح السكانية الأضعف في العالم بالخدمات المالية الرقمية. فساعد **البرنامج** ملايين الأسر على الوصول إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت من خلال فتح حسابات مصرفية، واستحداث المحافظ الإلكترونية، وتيسير الوصول إلى خدمات من قبيل الأموال المتنقلة والبطاقات المدفوعة مسبقاً وخدمات التحويل.

55- ووسع **البرنامج** وشركاؤه نطاق حلولهم التشغيلية التعاونية في المجال النقدي، مفضلين البيانات ونظم إدارة شؤون المستفيدين القابلة للتشغيل البيني، وآليات إيصال الأموال المشتركة، ومزيج التحويلات التكميلية، وغير ذلك من الطرائق. وما زال الاتساق والتوحيد حجر الأساس للشراكات القائمة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن التعاقد على الخدمات المالية، وتقييم جدوى التحويلات النقدية، ومتطلبات سلة الإنفاق الأسري الدنيا المشتركة.

56- ووُقع في مايو/أيار 2017 على ضميمة لمذكرة التفاهم المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد المبرمة بين **البرنامج** والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وترسي الضميمة الساس لإقامة تعاون أكثر منهجية بشأن توفير المساعدات النقدية في سياقات اللجوء، بما يؤدي إلى تعميق العمل المشترك للمنظمتين.

تقدير الاحتياجات

57- في عام 2017، أدت شبكة معلومات الأمن الغذائي دوراً رئيسياً في إعداد الطبعة الثانية من *التقرير العالمي المتعلق بالأزمات الغذائية* و"رصد الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من حالة نزاع: تحديث مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و**البرنامج** للعرض على مجلس الأمن للأمم المتحدة" في يونيو/حزيران. وتجمع مثل هذه المبادرات المشتركة وكالات للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومؤسسات إقليمية وعالمية معنية بالبحوث المتعلقة بالأمن الغذائي، وتعتبر أساسية لتعزيز الشراكات والمواءمة بين الشركاء العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية.

58- وفي عام 2017، انضمت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية للمرة الأولى إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج** في إعداد تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم*، مشددتين على التزاماهما المشترك بتقدير الاحتياجات وتحليلها ومعبّرتين عن نظرة خطة عام 2030 الواسعة للجوع ولجميع أشكال سوء التغذية.

59- واستمر **البرنامج** في استخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات لتوسيع نطاق تقدير وتحليل الاحتياجات، وتعزيز وتيرتهما وعمقهما ونوعيتهما وتعميمهما، مما يقود إلى تحليل دقيق للاستجابات بغية قيام الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين بتنفيذ المشاريع بفعالية وكفاءة.

تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية

60- في عام 2017، أطلق **البرنامج** والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مبادرة لتعزيز القدرات من أجل الاستثمار بصورة مشتركة في قدرات مجموعة مختارة من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويتم اختبار هذه الشراكة في بوروندي، والجمهورية الدومينيكية، وباكستان، والسودان. ويتم إعداد تجارب أخرى في منطقة المحيط الهادئ وزمبابوي.

61- وترمي هذه المبادرة الرائدة ذات الطابع القطري إلى إظهار كيفية تعاون **البرنامج** والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مع بعضهما لبناء جمعيات وطنية متينة ومستدامة يمكنها الوفاء بولايتها والإسهام في تحسين الأمن الغذائي المحلي. ويرتبط الاستثمار في قدرات الجمعيات الوطنية بالسياق ويسعى إلى تقوية المنظمات ككل بدلاً من التركيز على قدرات البرامج المختارة. واستثمر **البرنامج** مبلغاً أولياً قدره مليون دولار أمريكي في المبادرة من خلال مبلغين خصصتهما لجنته المعنية بالتخصيص الاستراتيجي للموارد.

62- وفي عام 2017، أعد **البرنامج** توجيهات جديدة بشأن تعزيز قدرات المجتمع المدني. وتركز التوجيهات على فوائد اتباع "نهج مجتمعي شامل" للقضاء على الجوع، وتحدد عملية التخطيط الاستراتيجي القطري بوصفها فرصة مهمة لإقامة شراكات مع

المجتمع المدني ترمي إلى تعزيز القدرات. والتوجيهات متوائمة مع النهج المؤسسي المتبع لتعزيز القدرات القطرية وستعمم على المكاتب القطرية في عام 2018 فضلاً عن التوجيهات المؤسسية المتعلقة بإدارة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

المساءلة أمام السكان المتضررين

63- يسترشد نهج **البرنامج** فيما يخص المساءلة أمام السكان المتضررين بالتزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وصدر في عام 2017 دليل توجيهي **للبرنامج** بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين هدفه دعم تنفيذ استراتيجية **البرنامج** الخاصة بالمساءلة أمام السكان المتضررين التي صدرت في الوقت نفسه، وعُقدت ثلاث حلقات عمل إقليمية لمساعدة المكاتب القطرية على فهم الالتزامات المتعلقة بالمساءلة أمام السكان المتضررين وإنفاذها.

64- وجرى تعديل نظم الإبلاغ المؤسسي لتدمج بشكل أفضل مسألة المساءلة أمام السكان المتضررين، وذلك من خلال وضع مؤشرات لتوفير المعلومات، والمشاورات، والشكاوى، وآليات إبداء التعليقات. واستحدث برنامج حاسوبي لتحسين نظم إدارة الشكاوى وإحالتها. وزاد **البرنامج** دعمه لنظم المساءلة الجماعية من خلال التعاون مع *مبادرة الاتصال ومشاركة المجتمعات المحلية*، ومع *الاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني*، فضلاً عن المجموعة العالمية المعنية بالأمن الغذائي ومجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ. ويترأس **البرنامج**، بصورة مشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، شبكة مشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في العراق، ويشارك في قيادة عملية إنشاء واستحداث مركز مشترك بين الوكالات لتقديم المعلومات إلى المشردين داخلياً في أفغانستان وخط ساخن مشترك لتقديم الشكاوى وإبداء التعليقات
في لبنان.

الحماية

65- أدى ازدياد حالات الطوارئ والنزاعات الواسعة النطاق إلى ارتفاع عدد أزمات الحماية. وقد واصل **البرنامج** تقديم التوجيه البرنامجي بشأن الحماية وتوفير التدريب واستضافة ثلاث حلقات عمل إقليمية. وأدت الخبرة القطرية المكرسة إلى تحسين قدرة موظفي **البرنامج** على معالجة الشواغل الخاصة بالحماية. وفتح **البرنامج** حواراً مع المنظمة الدولية للمعوقين وسجل المهندسين للإغاثة في حالات الطوارئ "RedR" - أستراليا، من أجل دعم الإنسان ذوي الإعاقة، وواصل تعاونه من خلال مجموعة الحماية العالمية.

المخاطر الطبيعية وتغير المناخ

66- ازدادت وتيرة المخاطر الناجمة عن المناخ وحدتها. وعمل **البرنامج** على التخفيف من آثار العديد من المخاطر المناخية في عام 2017، كما جرى في منطقة الكاريبي عقب مرور الإعصارين إيرما وماريا. فقدم **البرنامج** الدعم في مجال اللوجستيات وخدمات النقل الجوي والاتصالات، والمساعدة الغذائية إلى 000 629 شخص في كوبا وآلاف الإنسان المتضررين في دومينيكا وهايتي وسان مارتن وجزر تركس وكايكوس. وأطلقت الاستجابات الأخرى لحالات الطوارئ في المناطق المتأثرة بموجات الجفاف في الصومال حيث وصل **البرنامج** إلى 2.2 مليون شخص مقدماً مزيجاً من الأغذية، والقسائم، والمساعدة الغذائية؛ وفي إثيوبيا حيث تمت مساعدة 4.9 مليون شخص بفضل تقديم المساعدة الغذائية والنقدية في حالات الطوارئ والدعم الغذائي لأضعف الفئات؛ وفي جنوب آسيا حيث وزع **البرنامج** إمدادات غذائية طارئة إلى ما يزيد عن 000 200 شخص في شمال غرب بنغلاديش وإلى 080 198 شخصاً في نيبال.

67- واستمر **البرنامج**، بالتعاون مع شركائه، في تركيز جهوده على معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ وآثاره. وتم التشديد على تنامي أثر الكوارث المتصلة بالمناخ على المجتمعات المحلية الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وعلى الحكومات في سياسة **البرنامج** الجديدة بشأن تغيّر المناخ[2] التي توضح إسهامه في الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى الحد من أثر تغير المناخ على الجوع، من قبيل تعزيز قدرة الفئات الضعيفة على الصمود في وجه المخاطر المتصلة بالمناخ. وتنظر السياسة في الصلات القائمة بين الأمن الغذائي والتغذية والمخاطر المناخية من أجل دعم رسم السياسات وإعداد البرامج الوطنية.

[2] WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1*

رابعاً – إلقاء الضوء على الشراكات

مركز الاختصاص المعني بالتفاوض في مجال الشؤون الإنسانية

68- أنشأ مركز الحوار الإنساني، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعية أطباء بلا حدود، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و**البرنامج**، مركز الاختصاص المعني بالتفاوض في مجال الإنسانية في أكتوبر/تشرين الأول 2016 استجابة لتنامي الحاجة إلى مواجهة تحديات الوصول الناجمة عن بيئات تزداد تعقداً. ويسعى المركز إلى تكوين مجموعة من المهنيين الذين يشاركون في المفاوضات المباشرة المتعلقة بالشؤون الإنسانية في الوكالات والمناطق؛ وتعزيز التفكير النقدي فيما يخص التحديات والإشكاليات المتعلقة بالتفاوض الإنساني؛ وإعداد إطار تحليلي أمتن لتكون الممارسات فعالة في هذا المجال.

69- وأعار **البرنامج** أحد كبار الخبراء الاستشاريين للمركز، ويشارك في المنتديات التي ترمي إلى توجيه تصميم أنشطته وخدماته. وأوفد **البرنامج** أيضاً خمس بعثات قطرية[3] لدعم الأفرقة الإنسانية في حل إشكاليات مسألة الوصول ومعالجة التحديات المحتملة. وحقق **البرنامج** فوائد عملية من الشراكة بفضل جهوده المبذولة لإشراك أكثر من 100 موظف في حلقات العمل الإقليمية. وخلال الاجتماع السنوي الثاني، شارك المدير التنفيذي **للبرنامج** في الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالعلاقة القائمة بين عملية التخفيف السياسية والتفاوض الإنساني، مشدداً على أهمية الحرص على وصول المساعدة الإنسانية القائمة على مبادئ إلى أماكن النزاعات والحفاظ على هذه المساعدة وتوسيع نطاقها. وحضر أيضاً المدير التنفيذي الاجتماع السنوي لمجلس الشراكة الاستراتيجية المتعلقة بالتفاوض الإنساني، الذي نوقشت فيه الجهود الواجب بذلها لزيادة القدرات التشغيلية للمركز.

الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا

70- نمت شراكة **البرنامج** مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بصورة ثابتة منذ توقيع مذكرة التفاهم في عام 2014. وفي عام 2017، توسعت الشراكة بطريقة جديدة نتيجة مجموعة من الالتزامات العالمية المعقودة مع الصندوق وشركائه، وزيادة الاحتياجات الطارئة في بيئات العمليات المليئة بالتحديات، وتعزيز الثقة بقدرة سلسة الإمداد الخاصة **بالبرنامج** على تسليم المواد غير الغذائية. فقد سلم **البرنامج** الشراكة من أجل إدارة سلاسل الإمداد، وهي أحد شركاء الصندوق، بنوداً مرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز في بوروندي والجمهورية العربية السورية واليمن. في عام 2018، وبناء على طلب الصندوق، سيتولى **البرنامج** سلاسل الإمداد القطرية الخاصة به فيما يخص المواد الصحية في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يعني إدارة المخزونات وتسليم المنتجات إلى 838 عيادة. وتُعتبر هذه الشراكات أمثلة عملية عما يضطلع به **البرنامج** من أعمال ترمي إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة 17 وهي تُظهر كيفية الاستفادة من سلسلة الإمداد الخاصة **بالبرنامج** لتحقيق أثر صحي وإنساني. ويتوقع أن تزداد هذه الشراكة وغيرها من الشراكات في عام 2018 وما بعد بفعل ازدياد الطلب على دعم **البرنامج** لاجتياز "الشوط الأخير".

الشراكات مع القطاع الخاص

71- تعد مؤسسة Tableau Foundation، وهي مؤسسة مرموقة رائدة في مجال التحليل البصري ولديها سجل متين من الأعمال الداعمة للابتكار في جميع أنحاء العالم، أحد أحدث شركاء **البرنامج** في القطاع الخاص. وفي عام 2017، زادت هذه المؤسسة الدعم الذي تقدمه إلى **البرنامج** والمجتمع الإنساني الأوسع من خلال تيسير رصد وتحليل الأمن الغذائي بصورة آنية. وقد ساعد العرض المرئي لبيانات المؤسسة **البرنامج** على تكوين صورة أوضح للوضع الإنساني في بلدان مثل اليمن ونيجيريا. ويتطوع بصورة منتظمة أعضاء مجتمع مستخدمي بيانات المؤسسة لدعم جهود **البرنامج** الرامية إلى الاستجابة للكوارث، مكرسين وقتهم ومهاراتهم لذلك.

الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

72- في عام 2017، عمل **البرنامج** مع 869 منظمة غير حكومية شريكة، وكان من بينها 730 منظمة محلية أو وطنية و139 منظمة دولية غير حكومية. وفي نيجيريا، ساعدت زيادة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية **البرنامج** على مساندة أكثر من مليون

[3] في أفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولبنان وميانمار ونيجيريا.

مستفيد في عام 2017. وخلال السنة، وقع **البرنامج** اتفاقات ميدانية مع 19 منظمة غير حكومية دولية ووطنية وهي: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والهيئة الطبية الدولية، وأطباء بلا حدود، ومنظمة العمل لمكافحة الجوع، والمركز الدانماركي للاجئين، ومنظمة INTERSOS، ومؤسسة كير الدولية، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ورابطة المعونة المسيحية، وفيلق الرحمة، والإغاثة الإسلامية في فرنسا، والمنظمة الدولية للأولوية الملحة، ومنظمة التعاون الدولي، إضافة إلى ست منظمات غير حكومية وطنية. وواصل **البرنامج** حواره الاستراتيجي مع منظمات غير حكومية شريكة عن طريق المشاورة السنوية المتعلقة بالشراكات. ومن المواضيع المطروحة "طريقة العمل الجديدة" وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والاستجابة للمجاعة.